



التقرير النهائي لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية

اقتراع 8 شتنبر 2021
- جهة سوس ماسة

الإصدار : منتدى كفاءات من أجل التنمية و الديمقراطية
الموقع الإلكتروني : www.fcdd.org
البريد الإلكتروني : fcdd.contacte@gmail.com
الهاتف : +212525012464
العنوان : رقم 40 زنقة الزرقطوني بوتشكات أكادير
نسخة : أكتوبر 2021
تصميم : UMEED

محتويات التقرير

5	تصدير التقرير
6	الجزء الأول: الظروف التمهيدية لملاحظة الانتخابات – اقتراع 08 شتبر 2021
7	1- أهمية وأهداف التقرير
7	1.1 أهمية التقرير
7	1.2 أهداف التقرير
8	2- تعريف المنتدى وسياق ظهوره
8	1.2 تعريف المنتدى
8	2.2 سياق ظهور المنتدى
8	3- اعتماد واستقلالية المنتدى
8	1.3 استقلالية المنتدى
9	2.3 اعتماد المنتدى للقيام بعملية الملاحظة
9	4- الإطار القانوني والمرجعي المعتمد
9	1.4 الإطار الدستوري
10	2.4 الإطار الدولي
12	5- مسار المنتدى في مجال ملاحظة الانتخابات
12	6- الموارد البشرية والمادية المعبأة
13	1.6 الموارد البشرية
13	1.1.6 الملاحظون والملاحظات
14	2.1.6 سكرتارية المشروع
17	2.6 الموارد المادية
17	1.2.6 التكوين وتقوية القدرات
17	أ – تكوين المكونين
18	ب – تكوين التقنيين
18	ت – تكوين الملاحظين
18	2.2.6 غرفة العمليات
18	3.2.6 الاستمارة
19	الجزء الثاني: الملاحظة الميدانية – اقتراع 8 شتبر 2021
20	السياق العام لاقتراع الثامن من شتبر 2021
21	1- الملاحظة الميدانية العامة – اقتراع 8 شتبر 2021
21	1.1 رصد مرحلة ما قبل الحملة
22	1.1.1 إيداع الترشيحات
22	2.1.1 ظهور حملة انتخابية
23	3.1.1 تسجيل الناخبين

24	4.1.1 توعية الناخبين
24	2.1 رصد مرحلة الحملة
24	1.2.1 ظروف الحملة
24	2.2.1 الملصقات والإعلانات
25	3.2.1 التجمعات العمومية
25	4.2.1 استعمال المال / الرشوة
26	5.2.1 استغلال الدين
26	6.2.1 حيادية السلطة
26	7.2.1 استغلال ممتلكات النقل العامة في الحملة
26	3.1 يوم الاقتراع
27	1.3.1 افتتاح مكاتب التصويت
27	2.3.1 وضعية مكاتب التصويت وسير العملية
27	3.3.1 حالة المنع
28	4.3.1 محيط مكاتب التصويت
28	5.3.1 إغلاق مكاتب التصويت
29	4.1 الفرز والاعلان على النتائج
29	1.4.1 عملية الفرز ومستوياتها
29	2.4.1 تتبع الإعلان عن النتائج
31	2- الملاحظة الميدانية النوعية – اقتراع 8 شتبر 2021
31	1.2 ملاحظة تمثيلية الشباب
32	1.1.2 مشاركة الشباب في العملية الانتخابية
32	2.1.2 الشباب في اللوائح الخاصة بالأحزاب السياسية
32	3.1.2 الشباب في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية
33	2.2 ملاحظة تمثيلية النساء
34	1.2.2 مشاركة النساء في العملية الانتخابية
34	2.2.2 النساء في اللوائح الخاصة بالأحزاب السياسية
34	3.2.2 النساء في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية
35	3- الملاحظة الرقمية الالكترونية – اقتراع 8 شتبر 2021
35	1.3 صفحات الأحزاب السياسية
36	2.3 صفحات وحسابات المترشحين والمترشحات
36	3.3 تفاعلات الرأي العام
36	4.3 تصنيف المنشورات
37	حدث التقرير
38	نداء المشاركة المدنية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021
41	كلمة شكر

تصدير التقرير

إن مراهننة منتدى كفاءات من أجل للتنمية والديمقراطية على خوض غمار الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، ما هو في حقيقة الأمر إلا انخراط في مسلسل الإصلاحات الديمقراطية التي تعرفها بلادنا، ولا شك أن مشاركتنا في هذه المرحلة التي يجتازها المغرب لدليل يعكس إرادة الشباب المنطويين تحت لواء هذه الهيئة، وعلى الجميع أن يعترف بأن المنتدى كانت له الشجاعة الكافية للتفاعل الجاد مع خصوصية المرحلة، والمساهمة في إنضاج وعي اجتماعي وسياسي مسؤول مكرس للمصالح العليا للوطن، وذلك من خلال إخراج مشروع نوعي يعالج لنا إشكالية التسيب الانتخابي، ويحقق لنا حصانة الاقتراع من خلال تقييم السياسات العمومية المتعلقة بملاحظة الاستحقاقات الانتخابية.

ولنا كل الفخر ان نكون قد ساهمنا في تنزيل وتفعيل مجموعة من المقتضيات العامة والدستورية، المتعلقة بنزاهة الانتخابات سواء من خلال الفصل 11 الذي ينص على:

إن، " الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدهم التمييز بينهم.

او من خلال القانون التنظيمي 30.11 المتعلق بمبادئ وشروط الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، التي يحدد القانون شروط وكيفيات الملاحظة الغير حزبية.

وتماشيا مع الإطار الدولي المنظم ونخص بالذكر

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

ولقد اعتبرنا هذا المشروع رؤية استراتيجية، لتصور عمل تنفيذ الأنشطة التي يعتمد عليها منتدى كفاءات، بخصوص معاينة تقييم مرور تتبع العملية الانتخابية بجهة سوس ماسة (الانتخابات الجماعية والجهوية والبرلمانية لسنة 2021).

سواء في مراحله الأولى المتعلقة بالتعبئة والتحسيس، من خلال تنظيم أنشطة تواصلية، او من خلال مراحل تقوية القدرات الخاصة بالملاحظين والملاحظات، وكذلك فريق العمل الذي أخذ منا الوقت الكثير لمسايرة كل أجواء وظروف هذه العملية والمتابعة الميدانية لتنفيذ عمل الملاحظة في كل مراحله، انطلاقا من مرحلة الحملة ويوم الاقتراع ومرحلة الفرز والإعلان عن النتائج.

ونشير إلى أن هذا العمل يدخل في إطار تتبع وتقييم السياسات العمومية بجهة سوس ماسة، من خلال الدفع بمجموعة من المقترحات التي تحسن لنا مستوى النمو الديمقراطي بشكل عام، وبالعملية الانتخابية بشكل خاص.

الجزء الاول : الظروف التمهيدية لملاحظة الانتخابات اقتراع 08 شتبر 2021



مشروع

ملاحظون
Moulahidoun

من أجل ملاحظة مستقلة ومحيدة للاستحقاقات الانتخابية
برسم سنة 2021 بجهة سوس ماسة

1. أهمية وأهداف التقرير

1.1. أهمية التقرير:

تكمن أهمية هذا التقرير باعتباره شرحاً وتوضيحاً لعناصر الملاحظة التي قام بها منتدى كفاءات من أجل للتنمية والديمقراطية، من خلال مشروع ملاحظون الذي يهتم ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية برسم سنة 2021، ويتضمن هذا التقرير مجموعة من الملاحظات والتوصيات والعمليات، والأنشطة التي شهدتها العملية الانتخابية، منذ بدايتها إلى غاية الإعلان عن النتائج.

ان هذا التقرير يعطينا بياناً كاملاً عن أهم الوقائع والانجازات التي تم تحقيقها خلال هذه الفترة الانتخابية، كما يقوم بعملية التقييم لجميع الوسائل والأدوات التي تم استعمالها من أجل تحقيق وتنظيم الانتخابات بجهة سوس ماسة خلال هذه المرحلة بكل تجلياتها من خلال معطيات الرصد المتوفرة التي تم التوصل إليها والتي قد تشكل موقع ضعف أو قوة.

ومن الواجب الإشارة الى ان هذا التقرير تم انجازه في اطار "مشروع ملاحظون" الذي أطلقه منتدى كفاءات من أجل التنمية والديمقراطية، خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2021 إلى حدود أكتوبر من نفس السنة وقد تم إعداده من طرف فريق عمل مكون من أكثر من 12 إطاراً يضم مجموعة من الخبراء والتقنيين، ولقد قاموا بتتبع ومواكبة هذه المراحل بناء على استجماع المعطيات وتغريغها وتحويلها إلى عناصر الملاحظة على شكل تقرير توضيحي يتضمن مجموعة من الملاحظات الأساسية التي لها أهمية بالغة في قياس مدى تطور العملية الانتخابية داخل جهة سوس ماسة.

1.2. أهداف التقرير:

الهدف العام:

يهدف هذا التقرير إلى تقييم العملية الانتخابية بكل مراحلها من خلال تقديم مجموعة من الملاحظات والاحداث والوقائع التي تم رصدها خلال الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية لسنة 2021 بجهة سوس ماسة.

الأهداف الخاصة

- معاينة مدى التزام كل طرف متدخل في العملية الانتخابية بالقيام بمهامه وممارسة حقه دون المس بحقوق الغير، المرتبطة بالتعبير عن الإرادة الانتخابية.
- المساهمة في محاربة الفساد الانتخابي والمشاركة في عملية الإصلاح السياسي وتفعيل وسائله وآلياته.
- تقييم العملية الانتخابية يلتزم بمبدأ الاستقلالية وعدم التحيز والحرص على احترام مبدأ المواطنة الحقة.
- العمل على ضمان الحقوق الأساسية لذوي الحقوق الفئوية.

2. تعريف المنتدى وسياق ظهوره

1.2. تعريف المنتدى:

منتدى كفاءات من أجل التنمية والديمقراطية هي جمعية وطنية، تم تأسيسها من طرف مجموعة من الشباب المغربي، وليس له أهداف عقائدية ولا نقابية، ويتمتع المنتدى بفكر تحرري وذلك تماشياً مع أهدافه التي تنص على الحرية الاعتقادية والفكرية للأفراد والجماعات، الذين يؤمنون بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والساعين إلى ترسيخ أسس الحوار بين الثقافات والأديان وعلى المستوى الوطني والدولي.

ووعياً بأهمية العمل المشترك بين المنتدى وكافة الشركاء، من دعم للتنمية الديمقراطية والمؤسساتية، وسيادة الحق والقانون، والحقوق الإنسانية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الرجال والنساء. وأعمالاً للمبادئ المحصنة للعمل المدني بما فيها الشفافية، الإدارة الرشيدة، العقلانية، الحكامة الجيدة، الحداثة ومبدأ المساواة بين الجنسين، ومبدأ التعدد والاختلاف الإيجابي والتنوع الثقافي واللغوي لمكونات المجتمع، يشتغل المنتدى كهيئة حقوقية تسعى إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2.2. سياق ظهور المنتدى:

تأسس منتدى كفاءات من أجل التنمية والديمقراطية سنة 2016 ، بمناسبة اليوم الوطني للمجتمع المدني، انطلاقاً من "الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة" لما يحمله هذا الأخير من رمزية مرتبطة بنضالات الحركة الجمعوية بالمغرب وتأمين التراكم النضالي الذي ساهمت فيه العديد من الديناميات الشبابية، إن اعتبار المنتدى كإطار مدني يهدف إلى خدمة قضايا الشباب والنساء والأطفال والفئات المعوزة، وبالأخص ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ومساعدتهم على الانخراط الفعلي والسياسي في الحياة العامة، و يعتبر المنتدى من أبرز المنظمات المغربية التي تؤسس لفعل جماعي حركي ديمقراطي بالمغرب، فلقد أعطى مجموعة من الشباب المغربي انطلاقة هذا المشروع المجتمعي بكل حرية واستقلالية، وذلك لما يضمنه قانون الحريات العامة.

3. اعتماد واستقلالية المنتدى

1.3. استقلالية المنتدى:

وفي هذا الإطار يأتي منتدى كفاءات من أجل التنمية والديمقراطية كهيئة مدنية اجتماعية، تسعى إلى تعزيز القيم الديمقراطية، ولا يمكن اعتبار هذه المبادرة انضماماً لأي تجمع حزبي سياسي أو شيء من هذا القبيل، وهذا ما يتطلب منا انخراطاً واعياً للوقوف على مجموعة من المكتسبات التي نعتبرها حقاً دستورياً وجب علينا تنزيله وتفعيله، لضمان ديمقراطية دستورية بدورها تضمن لنا العيش الكريم، وتحقيق المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والفكرية...

2.3. اعتماد المنتدى للقيام بعملية الملاحظة:

حصل منتدى كفاءات من أجل التنمية والديمقراطية على الاعتماد للقيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحيدة الانتخابية، من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن طريق اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، من خلال القرار الصادر في الاجتماع الرابع والخامس للجنة بتاريخ 04 و13 غشت 2021

ولقد حصل المنتدى على اعتماد 305 ملاحظ وملاحظة

والتي تتوفر فيهم الشروط الموضوعية للقيام بهذه المهام بكل حياد ومقيدين بمقتضيات ميثاق الملاحظة ومقتضيات القانون التنظيمي 30-11 خاصة المادتين 16 و17 منه.

4. الإطار القانوني المرجعي المعتمد

استند هذا التقرير مشروعيته من دستور المملكة المغربية وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنص على حق الانتخاب كأحد الحقوق المندرجة في مجموعة الحقوق والواجبات التي تقتضيها المواثيق الدولية، وهذا ما اعتمدنا عليه من خلال الإطار الدولي والوطني.

1.4. الإطار الدستوري:

تؤكد ديباجة الدستور الجديد على "أن المملكة المغربية وفاء لاختيارها الذي لارجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية دولة حديثة مركزاتها التعددية والمشاركة والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلاؤم بين حقوق وواجبات المواطنة".

وبناء على: الدستور ولاسيما الفصل 11 منه الذي ينص على:

- إن "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي. السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدهم التمييز بينهم.
- يحدد القانون القواعد التي تضمن الاستفادة على نحو منصف، من وسائل الإعلام العمومية، والممارسة الكاملة للحريات والحقوق الأساسية، المرتبطة بالحملة الانتخابية، وعمليات التصويت. وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها.
- يحدد القانون شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا.
- كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون. تتخذ السلطات العمومية الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات في الانتخابات.
- الظهير الشريف رقم 19.11.1 الصادر في 25 من ربيع الأول سنة 1432 (فاتح مارس 2011) بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولاسيما المادتين 25 و36 منه:

- المادة 25: يتولى المجلس تنظيم منتديات وطنية أو إقليمية أو دولية لحقوق الإنسان لإثراء الفكر والحوار حول قضايا حقوق الإنسان، وتطوراتها وآفاقها. كما يساهم المجلس في تعزيز البناء الديمقراطي، من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي، وتطوير كافة الوسائل والآليات المناسبة لذلك، بما فيها ملاحظة العمليات الانتخابية.
- المادة 36: يجوز لرئيس المجلس أن يدعو للمشاركة في أشغاله، بصفة استشارية، ممثلا عن أي سلطة عمومية أو مؤسسة عامة أو خاصة، وكل شخصية مؤهلة لمساعدة المجلس على تحقيق أهدافه.
- كما يمكن لرئيس المجلس أن يدعو أيضا شخصيات أو هيئات أجنبية للحضور أو المشاركة في لقاءات المجلس والأنشطة التي ينظمها.

القانون 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات:

- ينص القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات في مادته السادسة على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان تتولى تلقي طلبات الاعتماد ودراستها والبت فيها.
- تسلم اللجنة، عن طريق الجهة التي ترغب في القيام بمهام الملاحظة، بطائق خاصة لملاحظي الانتخابات المعتمدين التابعين لها وكذا الشارات التي يتعين عليهم حملها للتعريف بهويتهم.
- تضع اللجنة رهن إشارة الأشخاص المعتمدين للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات ميثاقا يحدد المبادئ والضوابط الأساسية التي يتعين أن يتقيدوا بها أثناء ممارستهم لمهامهم، تراعى فيه المعايير والممارسات الجيدة المتعارف عليها دوليا في مجال ملاحظة الانتخابات. تنظم اللجنة لفائدة ملاحظي الانتخابات دورة تكوينية تقدم خلالها المعطيات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية.

2.4. الإطار الدولي

انطلاقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاسيما البند 3 من المادة 21 منه: الذي ينص على "إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت".

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولاسيما البند (ب) من المادة 25 منه: "أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين".

✓ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولاسيما المواد 3 و4 والبند (أ) من المادة 7 منها:

- المادة 3: تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقديمها الكاملين. وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل
- المادة 4: لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.
- 2- لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزيا.
- المادة 7: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:
 - التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام

✓ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما المواد 5، 9، 21 و 29 منها؛ ونذكر المساواة وعدم التمييز، إمكانية الوصول، حرية التعبير والرأي والوصول إلى المعلومات، وأيضا المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

✓ اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري ولا سيما البند (ج) من المادة 5 منها؛ والذي يؤكد على أن: الحقوق السياسية، ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات -اقتراعا وترشيحا- على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة؛

✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولا سيما المادتين 5 و 13 منها؛

■ المادة 5: تعترف اتفاقية مكافحة الفساد على أهمية الوقاية من الفساد عن طريق الذهاب إلى أبعد من التدابير من الاتفاقيات السابقة في كل من النطاق والتفصيل. توجه تدابير وقائية في كل من القطاعين العام والخاص. يتضمن الفصل الثاني سياسات وقائية مثل إنشاء هيئات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسي

■ المادة 13: يتطلب منع الفساد أيضا محاولة من جميع أفراد المجتمع ككل. لهذه الأسباب يدعو مكتب الأمانة البلدان على العمل بنشاط على تعزيز مشاركة المجتمع المدني ورفع الوعي العام بالفساد وما يمكن القيام به حيال ذلك.

5. مسار المنتدى في مجال ملاحظة الانتخابات

واكب المنتدى مجموعة من المحطات والأنشطة المتعلقة بمجال ملاحظة الانتخابات، التي تتجلى في التجارب السابقة التي عبر عنها المنتدى، وانخراطه الفعال ويمكن أن نلخص أبرزها في مجموعة من اللقاءات التشاورية والتواصلية والندوات الصحفية ذات الصلة بالمسلسل الانتخابي وبخصوص الخيارات المنهجية المتبعة لرصد لهذه المرحلة وسبل إنجاحها، ومن أهمها:

- لقاء تواصلية حول موضوع الشباب والمشاركة السياسية في المغرب يوم الأحد 01 ماي 2016.
- ورشة تكوينية حول المبادئ العامة للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات يوم الأحد 15 ماي 2016.
- اللقاء الثاني من سلسلة لقاءات الحريات حول موضوع دور المجتمع المدني في الحقوق السياسية والاجتماعية يوم الأحد 22 ماي 2016.
- دورة تكوينية حول الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات أيام 29/30 يوليوز 2016
- لقاء تواصلية حول موضوع الانتخابات البرلمانية ورهانات الشباب يوم الخميس 4 غشت 2016.
- ندوة صحفية بخصوص الخيارات المنهجية في رصد انتخابات التشريعية 2016 يوم السبت 27 غشت 2016.

6. الموارد البشرية والمادية المعبأة

من خلال التجربة الماضية تبين لنا أن أهمية العنصر البشري الى جانب المادي في نجاح أية تجربة، هاجسا أساسيا يمكن الاعتماد عليه لضمان نجاح واستدامة المشروع لذا قمنا بتعبئة فريق مهم، للاشتغال على تنفيذ المشروع، إلى جانب مواد ووسائل حديثة ومتطورة، تتماشى مع تطورات العملية الانتخابية خلال هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها بلادنا.

وبالرغم من جل التحديات المادية التي تواجه المنتدى، وتقمع طموحاته، حاولنا كإدارة وفريق عمل أن نحافظ على إستراتيجية العمل بنسبة أكبر سواء في الموارد المادية والبشرية التي تم تعبئتها لهذه المرحلة.

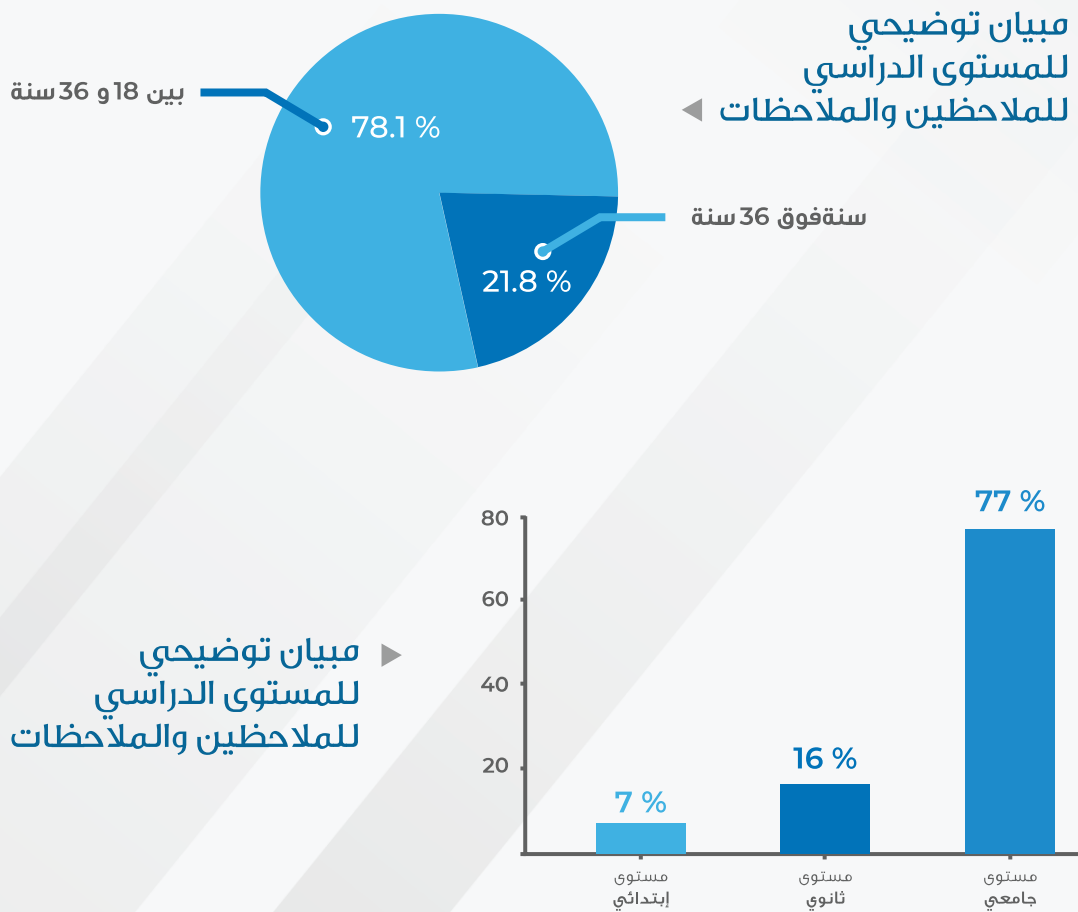
1.6. الموارد البشرية

1.1.6. الملاحظون والملاحظات

حصل المنتدى على ما يقارب 305 "شارة ملاحظة" موزعة على جماعات وأقاليم جهة سوس ماسة، ولقد تمت تعبئة 238 ملاحظا قاموا بمهام الملاحظة الميدانية خلال مرحلة الحملة ويوم الاقتراع وتتبعوا عملية الفرز.

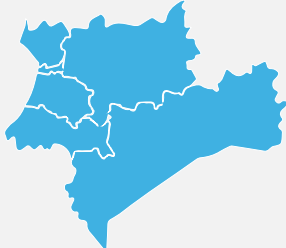
184 ملاحظ تفاعلوا من خلال الحملة عبر تقديم ملاحظاتهم بنسبة 77% من الملاحظين الذين باشروا عملية الملاحظة.

207 ملاحظ وملاحظة قاموا بعملية الرصد يوم الاقتراع داخل وخارج مكاتب التصويت وتتبعوا العملية إلى آخرها.

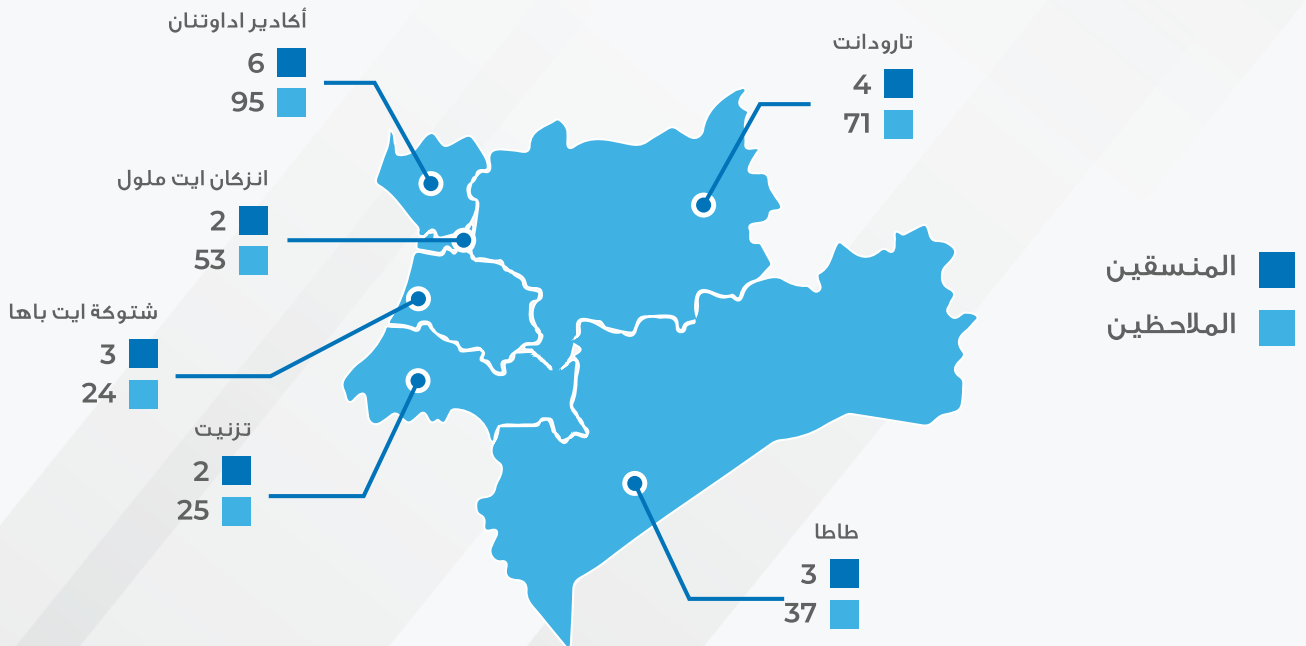


جدول وخريطة توزيع الملاحظين والملاحظات

جدول توزيع الملاحظين

الجهة	الإقليم أو العمالة	عدد المنسقين	عدد الملاحظين
	أكادير ادوثنان	6	95
	انزكان ايت ملول	2	53
	شتوكة ايت باها	3	24
	تزنييت	2	25
	تارودانت	4	71
جهة سوس ماسة	طاطا	3	37

خريطة توزيع الملاحظين



2.1.6. سكرتارية المشروع

إن فريق عمل تنفيذ المشروع يتشكل من سكرتارية خاصة، مكونة من مجموعة من الوحدات التي تضم طاقم إداري، يضم حوالي أكثر من 24 من الأطر الأكفاء الذين راكموا تجربة سابقة في مجال ملاحظة الانتخابات، وتضم شباب وشابات وأساتذة مختصين في مجال الرصد والتقييم إلى جانب تقنيين في المعلومات والتواصل والحساب.



وحدة الصحافة
والإعلام



وحدة التواصل
والعلاقات العامة



وحدة الإشراف
والتنسيق



وحدة المراقبة
الهاتفية



وحدة الإحصاء
والبرمجة



وحدة
التنقل



وحدة التصميم
والجرافيك

اسم الوحدة	الاسم
وحدة التواصل والعلاقات العامة	عبد الرحيم تيوتيو الهام عقريم
وحدة الصحافة والإعلام	هاجر المقيم بلال العيسي معاذ غازي
وحدة التصميم والجرافيك	محمد حمدان ياسين بوزمور
وحدة المواكبة الهاتفية	نورة ازريويل عائشة الحدري
وحدة التنقل	جمال عقريم عمر الوصيف أحمد بومهرود
وحدة الإشراف والتنسيق	ابراهيم الشاهد عفيفة تيوخوش فاطمة عقريم اسماء الشنتوي ابراهيم كدوش سكينة برشيل مليكة اوجدي محمد بن عبد الله محمد كرضان فاطمة الزهراء فناش حسن رياضي أسامة شوقي عبد الوهاب ادرحم علي الجعفري

2.6. الموارد المادية

عمل المنتدى على تعبئة مجموعة من الموارد المادية التي شكلت بشكل أكبر الأسس والمرتكزات التي اعتمد عليها مشروع ملاحظون وتتمثل في: (مواد التكوين – الاستثمار – غرفة العمليات ...) إلى غير ذلك من المواد المعبئة.

1.2.6. التكوين وتقوية القدرات

أ. **تكوين المكونين:** نظم المنتدى دورتين تكوينيتين لفائدة المكونين والمنسقين الإقليميين بمقر المنتدى خلال الفترة بين 20 و25 غشت إلى جانب الدورات التكوينية الخاصة بتكوين المكونين التي أشرف عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 16-17 يوليوز 2021.



مشروع

ملاحظون
Moulahidoun

ب. تكوين التقنيين: عمل المنتدى على تكوين ملاحظين تقنيين عبر دورات تكوينية مركزة لفائدة 10 مشرفين تقنيين حول تقنيات الرصد وتتبع العملية الانتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكيفية جمع وتفرغ البيانات، وذلك للتمكن من جمع وتفرغ المعطيات والإشراف على غرفة العمليات.

ت. تكوين الملاحظين والملاحظات: قدم المنتدى لمنخرطي في عملية الملاحظة 12 دورة تكوينية في مجموعة من الأقاليم المشار إليها في التوزيع الجغرافي بجهة سوس ماسة، والتي أشرف عليها مجموعة من المؤطرين والمكونين الذين استفادوا من دورات تكوينية (TOT) لتكوين المكونين.

2.2.6. غرفة العمليات

أعد المنتدى غرفة العمليات بالمعايير الأساسية للإشتغال على خلية عمل خاصة بتوجيه وإرشاد الملاحظين والملاحظات، وتشرف على تتبع ومواكبة العملية الانتخابية عن بعد من خلال تلقي المكالمات الهاتفية وتنشيط وحدة الاتصال والتواصل مع الملاحظين والملاحظات.

ولقد أشرف على هذه العملية 10 تقنيين تابعوا العملية الانتخابية منهم متخصصين في الإحصاء والتعداد وتقنيين متخصصين في الرصد الإلكتروني ومسؤولين على خلية المكالمات الهاتفية وخبراء في القانون، اشتغلوا بشكل مداوم طيلة يوم الاقتراع.

3.2.6. الاستمارة

من خلال إعداد الاستمارات السابقة، استفاد المنتدى من تجربة واسعة لكبار الهيئات الشغالة في مجال الملاحظة ونذكر منها نموذج المجلس الوطني لحقوق الإنسان (cndh) ونماذج استمارات النسيج الجمعي لرصد الانتخابات (CAOE) وكما انفتح المنتدى على تجارب دولية مقارنة لمنظمات من دولة الأردن ولبنان وتونس، باعتماد بعض مواد الرصد وكما قام المنتدى بإعداد استمارات خاصة بالملاحظين في الانتخابات السابقة من خلالها تم تدوين كل الملاحظات التي تم رصدها، عمل المنتدى على تطويرها و رقمتها لتسهيل عملية الملاحظة.

وتتنوع هذه الاستمارات حسب مراحل الرصد بين:

- ✓ الاستمارة الآنية الخاصة بالحملة.
- ✓ الاستمارة المفصلة الخاصة بالحملة.
- ✓ الاستمارة الآنية الخاصة بيوم الاقتراع.
- ✓ الاستمارة المفصلة الخاصة بيوم الاقتراع والفرز.
- ✓ الاستمارة الخاصة بمواقع ومنصات التواصل الاجتماعي.
- ✓ استمارة خاصة بالخطاب السياسي مع الأحزاب السياسية.

الجزء الثاني :
الملاحظة الميدانية للانتخابات
اقتراع 08 شتبر 2021



مشروع

ملاحظون
Moulahidoun

من أجل ملاحظة مستقلة ومحيدة لاستحقاقات الانتخابات
برسم سنة 2021 بجهة سوس ماسة

السياق العام لاقتراع الثامن من شتنبر 2021

أعلن رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، أنه تقرر برمجة انتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس الجهات وأعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات، لانتخابات يوم الأربعاء 8 شتنبر 2021 ولقد اتجه المغاربة يوم الاقتراع، لإجراء انتخابين في نفس اليوم انتخابات تشريعية وانتخابات مجالس الجماعات والجهات، وتعتبر هذه الانتخابات الأولى من نوعها، من حيث ازدواجيتها في يوم واحد، وجرت هذه الانتخابات في مناخ استثنائي، حيث دخل المغرب في رهان تنظيم انتخابات ثلاثية في ظروف الجائحة وفي عز الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها فيروس كورونا، بالرغم من تصادف العملية الانتخابية مع الارتفاع الكبير لحالات الإصابة في بلادنا، وكان هذا تحدي كبير على غرار باقي الدول، في حين لم تشكل هذه الظروف تأثيرا على نسبة المشاركة مقارنة مع الاستحقاقات الماضية.

إضافة إلى المستجدات التي عرفها القانون الانتخابي الجديد، من تعديلات عدة وقد أثارت هذه التعديلات نقاشا عموميا موسعا في الأوساط المجتمعية وداخل التنظيمات السياسية والحزبية.

ومن خلال هذا السياق العام، قام "منتدى كفاءات من أجل التنمية والديمقراطية" بملاحظة الانتخابات بجهة سوس ماسة، على كل مراحل الرصد ابتداء من إيداع الترشيحات مروراً بمرحلة الحملة وكذا يوم الاقتراع الذي امتد إلى مرحلته الأخيرة، أي "الإعلان على النتائج" وشكلت الملاحظات التي عكسها التقرير و الموزعة على الشكل التالي:

- الملاحظة الميدانية العامة – اقتراع 8 شتنبر 2021
- الملاحظة الميدانية النوعية – اقتراع 8 شتنبر 2021.
- الملاحظة الرقمية الالكترونية – اقتراع 8 شتنبر 2021.

1. الملاحظة الميدانية العامة اقتراع 8 شتبر 2021



1.1. رصد مرحلة ما قبل الحملة

تميزت هذه المرحلة بتحول انتخابي بامتياز، من خلال مجموعة من الأحداث والوقائع التي تخدم وتخص الانتخابات في المغرب بمستجدات جديدة ومتجددة على أكثر من سابقتها، وتغيير وتنظيم مجموعة من القوانين المتعلقة بالقانون الانتخابي وهي:

- القانون التنظيمي رقم 21.04 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

- القانون التنظيمي رقم 21.05 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

- القانون التنظيمي رقم 21.06 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

- القانون التنظيمي رقم 21.07 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

ونذكر من أهمها تعديلات الخاصة باحتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين، وليس على أساس الأصوات المعبر عنها بكيفية صحيحة كما كان الوضع سابقا.

وعرفت هذه المرحلة متابعة لمنتدى كفاءات من أجل للتنمية والديمقراطية، وذلك لرصد الأجواء العامة والعادية للحياة السياسية، وفي جو ديمقراطي تحترم فيه كل الحقوق والحريات الفردية والجماعية، في نطاق تتكافؤ فيه الفرص بين الأحزاب المتنافسة لجعل الساحة السياسية تتمتع بكل مظاهر النزاهة الديمقراطية.

حاول فريق منتدى كفاءات بجهة سوس ماسة بمتابعة أطوار هذه المرحلة وبناء على مجموعة من المعطيات التي خلصت إلى ملاحظات تهم المستجدات الانتخابية والترشيحات، واستباقية الحملة وتسجيل وتوعية الناخبين.

1.1.1. إيداع الترشيحات

انطلقت عملية إيداع الترشيحات لهذه الاستحقاقات والتي واكبت جميع الاقتراعات بانتخابات الغرف الفلاحية، وغرف التجارة والصناعة والخدمات، وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، التي تم تحديد تاريخ إيداع التصريحات بالترشيح لها من الجمعة 23 يوليوز حتى الثلاثاء 27 يوليوز 2021، فاما بخصوص الانتخابات المتعلقة بالجماعات والجهات والبرلمان فتم تحديد تاريخ إيداع الترشيحات من يوم الاثنين 16 غشت حتى الأربعاء 25 غشت 2021 على الساعة الثانية عشرة زوالا، وقد اودعت الترشيحات بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم من يوم السبت 11 شتبر حتى يوم الاثنين 13 من نفس الشهر، ولقد كان إجراء إيداع الترشيحات انتخابات أعضاء مجلس المستشارين ابتداء من يوم الجمعة 24 شتبر حتى الاثنين 27 شتبر 2021.

و لقد سجل المنتدى توافد عدد كبير للشباب والشابات خلال هذه العملية و ذلك للتعبير عن انخراطهم الفعال في العملية الانتخابية، من خلال إيداع ترشيحاتهم مقارنة مع الاستحقاقات الماضية.

كما تم احترام الأجل المحدد لوضع الترشيحات ولم يسجل المنتدى أية عملية رفض الترشيحات بجهة سوس ماسة من قبل السلطات العمومية خلال هذه المرحلة.

2.1.1. ظهور حملة انتخابية

إن استعداد الأحزاب السياسية للحملة كان هاجسهم الوحيد، من أجل وضع ترتيبات مما خلق تواجد سري للأحزاب من أجل التعبئة والتحسيس والحشد وهنا بدأت تظهر لنا بعض مقترحات الأحزاب داخل ربوع الجهة خاصة الكتابات المحلية مما يساهم في تنفيذ جزء من مخططاتها المتعلقة بالحملة والتي أنتجت لنا ظهور حملة انتخابية قبل وصول أوانها، وذلك عن طريق استغلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، وأزمة ما بعد شهر رمضان و عيد الفطر والدخول في أزمة عيد الأضحى، ودعم العديد من المبادرات الشبابية والنسائية مثل بعض التعاونيات وجمعيات من طرف مرشحين او اشخاص عبرو عن تقديم ترشيحاتهم مسبقا.

تنظيم مجموعة من التجمعات السرية للأحزاب السياسية خصوصا في المناطق القروية والنائية.

التعبير عن حملة انتخابية الكترونية قبل أوانها في حضور مجموعة من الإعلانات الإشهارية للأحزاب في مواقع الجرائد الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة وفي اليوتيوب والفيس بوك وانستجرام بصفة خاصة.

3.1.1. تسجيل الناخبين

استغرقت عملية تسجيل الناخبين الوقت الكافي من خلال إعطائها المدة المحددة، في حين بادرت وزارة الداخلية إلى تلقي طلبات التسجيل في اللوائح الانتخابية ابتداء من يوم 2 يونيو 2021 إلى غاية فاتح يوليوز 2021. والتي دعت لها مجموعة من وسائل الإعلام المرئية والسمعية وكذا الإلكترونية، ولقد وضعت تحت رهن عموم المواطنين المواطنين، غير المقيدين في اللوائح الانتخابية الحالية، والذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة قانونيا، أن يتقدموا خلال الفترة المخصصة لهذا الغرض بطلبات قيدهم، إما مباشرة لدى مكاتب السلطات الإدارية المحلية القريبة من محل سكنهم، أو عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة : www.listeselectorales.ma وللتأكد من التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة، وضعت الوزارة المكلفة خدمة هاتفية عبر الرسائل القصيرة sms وذلك لإرسال رسالة نصية تحمل رقم البطاقة الوطنية إلى الرقم 2727 و يتم التوصل بالمعلومات في الحين.

كما شهدت هذه المرحلة استياء من طرف مجموعة من المواطنين والمواطنات داخل جهة سوس ماسة، والذين عانوا من مشاكل نقل القيد عن طريق أن الطلبات الخاصة بهم لنقل القيد لم تتم في مقراتهم السابقة، إلى مقر سكنهم الحالية، ونظرا للأهمية التي تكتسيها في هذه المرحلة في ظل الجائحة والتي عرفت انتقال مجموعة من الأشخاص من وإلى مقرات سكنهم الأصلية إضافة إلى التشطيب على مجموعة من الاسماء الذين سبق وتأكد تسجيلهم في اللوائح الانتخابية، ولم يحصلوا على معلوماتهم في هذه اللوائح.

4.1.1. توعية الناخبين

أطلقت وزارة الداخلية عن حملة توعوية عبر القنوات التلفزيونية والإذاعات الوطنية والجهوية، وكذا الجرائد والمجلات الورقية والإلكترونية، حول توعية المواطنين والمواطنات بضرورة ولوج صناديق الاقتراع، والتعبير عن إرادتهم الانتخابية في حق اختيار ممثليهم كما شهدت هذه الحملات شرحا وتوضيحا مفصلا لمراحل إجراء العملية الانتخابية بكل وضوح الطرق التي يتم بها الاقتراع من خلال التعامل مع ورقتين فريديتين للتعبير عن 3 اقتراعات، وهي الانتخابات الجماعية والجهوية والبرلمانية في آن واحد.

ولقد امتدت هذه الحملة لتشمل مجموعة من المواقع التواصل الاجتماعي خاصة مجموعة من الصفحات التابعة للقطاعات الحكومية، بالخصوص على الفيس بوك وعلى تويتر وكذا مقاطع فيديو في اليوتيوب وغيرها من المواقع الأخرى.

لكن ما تمت ملاحظته خلال هذه العملية أن مجموعة من المواطنين و المواطنات لم يتم استيعابهم كيفية التصويت من خلال الورقتين الفريديتين مما شكل استغهاما ...؟ عند العديد من المواطنين والمواطنات لتحبير هذه العملية.

2.1. رصد مرحلة الحملة

1.2.1. ظروف الحملة

أن ظروف الحملة الانتخابية تحكمها الظروف الاستثنائية للجائحة، حيث لاحظنا حملة غير سابقة كما سماها البعض حملة كورونا أي إقامة حملة انتخابية في زوال الجائحة،

وشكلت الحملة الانتخابية تنوعا على حساب كل اقتراع على حدة، فبخصوص انتخابات الغرف كانت حملة شبه باردة كالمعتاد، حيث أثرها على الظاهر لم يشهد حركة ملموسة في الواقع عكس الاقتراعات الأخرى، وقد انطلقت الحملة الخاصة بالغرف المهنية يوم الأربعاء 28 يوليوز إلى الخميس 05 غشت على الساعة الثانية عشرة ليلا.

أما بخصوص اقتراع الثامن من شتنبر فقد شهدت حملة واسعة، انطلقت من يوم الخميس 26 غشت حتى الثلاثاء 07 شتنبر عند منتصف الليل، على أن يتم تخصيص الفترة ما بين 14 و 20 شتنبر للحملة الانتخابية الخاصة بمجالس العمالات والأقاليم.

وفي صبيحة يوم الخميس 26 غشت شهد اليوم الأول من الحملة الانتخابية الإعلان الرسمي لبعض الأحزاب السياسية على انطلاق الحملة الانتخابية، ولقد عبأت الأحزاب السياسية كل كتابتها الجهوية، داخل جهة سوس ماسة و الكتابات الاقليمية والمحلية في الأقاليم الست.

أما خصوصية الحملة فطغى عليها طابع التنافس الحاد بين الأحزاب، مما أدى إلى استعمال مجموعة من الوسائل والآليات المشروعة والغير المشروعة، وهذا ما يخلق لنا مجموعة من المظاهر التي يعتبرها المنتدى عنصرا مهما وجب علينا الوقوف عند ووصفه بشكل دقيق.

فلقد كانت حملة انتخابية الكترونية أكثر ما هي واقعية بحيث التجأ أغلب الأحزاب السياسية إلى القيام بحملات دعائية الكترونية، على مواقعهم الرسمية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، مما خلف تأخر كبير للحملة حيث شهدت حركة غير مسبقة في اليومين الآخرين وهذا ما جعل المنتدى يركز ملاحظته في الأيام الأخيرة من الحملة.

2.2.1. الملصقات والإعلانات

ما سجلته هذه المرحلة على سابقاتها هو قلة الإعلانات والملصقات التي ظهرت في أواخر الحملة والتي تم تحويلها من ملصقات ورقية ظهرت لنا بنسبة أكبر في المناطق الريفية القروية والنائية، عكس المدن والمناطق الحضرية وهذا يعكس دور الأحزاب السياسية في التوجه نحو سياسة الالكتروني والتعاطي مع ثقافة الشاشة أكبر.

ولقد سجل ملاحظي و ملاحظات المنتدى ان هذه الاعلانات عرفت:

- عدم احترام اللغة الامازيغية في المنشورات باعتبارها اللغة الرسمية الثانية للمملكة.
- عدم احترام المقياس المحدد لبعض الاعلانات حيث ظهرت لنا مجموعة من الاعلانات بالحجم الكبير في كل من مناطق (الدراكة - بيوكري - تراست - الجهادية ...)

- الاستعمال الغير المعقلن للمنشورات اليدوية حيث ممثلي الأحزاب لم يلتزموا بالتدابير الخاصة بتوزيع المنشورات كما هو متضمن في في البلاغ الذي أصدرته وزارة الداخلية بخصوص التدابير الاحترازية والوقائية لتفادي انتشار فيروس كورونا.
- على العموم تم احترام الأماكن المخصصة للإعلانات وبالخصوص بعض الأعمدة الكهربائية في المدن (أكادير – انزكان – ايت ملول ...) التي لاحظنا التوزيع بالتساوي طبقا لعدد الأحزاب الممثلة.

3.2.1. التجمعات العمومية

- كما هو مرفوض مطلقا من خلال الظرفية الحالية التي تعيشها بلادنا في ظل الأزمة، نتج عن بعض الأحزاب السياسية الى اقامة مجموعة من التجمعات العمومية سواء في الخزجات الخاصة بالدعاية أو التجمعات المبرمجة في جدول أعمالها خلال الحملة لكن الملاحظ :
- معظم التجمعات التي تمت معابنتها تجاوزت العدد المحدد للتجمعات العمومية في حدود 25 فردا.
 - اغلب هذه التجمعات تشهد عدم احترام التدابير المعمول بها في الجائحة مما يهدد سلامة المواطنين و المواطنات.
 - تمت ملاحظة أغلب هذه التجمعات حضور مكثف للأطفال والقاصرين، وقد عبر عنه جل الملاحظين والملاحظات بشكل كبير ولا يمكن أن نعتبر تزامن العطلة المدرسية مع هذه الاستحقاقات الانتخابية كمبرر، لان المنتدى اعتبر هذا المظهر استغلال الأطفال من جهة في دعم حشد الحملات، ومن جهة أخرى انتهاك لحقوقهم التي يمكن أن يتم استثمارها في وقت خاص بهم وكذلك اقحامهم في قضايا تعتبر أكبر من مستوياتهم، ولقد خرج المنتدى ليحذر عن خطورة هذا الوضع في الندوة الصحفية المنظمة يوم 15 شتبر 2021.

4.2.1. استعمال المال / الرشوة

- إن ما عبر عنه المنتدى خلال الندوة الصحفية كمؤشر يقيم حجم وخطورة هذا العنصر المتعلق برصد حالات لاستعمال المال بطريقة سرية للأحزاب خصوصا في المناطق القروية والأحياء الشعبية والمهمشة في مناطق الجهة من طرف أقلية حزبية، وذلك ما أكدته ملاحظين وملاحظات المنتدى، ولقد عمل المنتدى على التواصل مع الملاحظين لتأكيد التفاصيل الدقيقة للعملية حيث تأكد استعمال المال خلال الحملة لاستمالة بعض المواطنين.
- وقد عبر المنتدى عن قلقه بخصوص استعمال المال الذي تطور بأساليب جديدة إذ تودع الرشوى عند سماسرة متخصصين عكس الطريقة التقليدية المعتادة.
- ونذكر ان هذه الظاهرة يتم تبريرها عند اغلب المتدخلين في العملية وهي استغلال الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا أثر مخلفات الجائحة مما أثر في سيرورة العملية.

5.2.1. استغلال الدين

أن ملاحظتي وملاحظات المنتدى لم يسجلوا أية عملية لاستغلال الدين في الحملة وهذا أمر يعبر عن الوعي المجتمعي يفرق بين ما هو سياسي وما هو معتقد، بالرغم من أن هناك مجموعة من الخطابات التي شملت بعض الألفاظ المتعلقة بالانحياز تجاه الدين لكن بشكل لا يمكن أن نقيم حجم تأثيره في العملية الانتخابية.

بالمقابل هناك مجموعة من الخطابات التي تحت على التبرؤ من استغلال الدين والتي توحى الى ان الاحزاب الاسلامية كانت لهم تجربة سياسية غير مرغوب فيها.

6.2.1. حيادية السلطة

لقد شكلت السلطة طرفا رئيسيا متدخل في العملية، ونخص بالذكر وزارة الداخلية، حيث انها المشرفة على العملية الانتخابية في المغرب وأن ما يميز هذا الطرف، هو التزامه للحياد التام تجاه كل الأحزاب السياسية المتبارين.

على العموم التزمت السلطات العمومية بالحياد في مواجهتها لتنظيم هذا الحدث الانتخابي في كل مراحله، وبالأخص الحملة التي تعتبر حلبة للصراع السياسي الشديد من أجل كسب أصوات الناخبين بأي طريقة كانت.

7.2.1. استغلال ممتلكات النقل العامة في الحملة

تتواصل استغلال وسائل النقل العمومية، ففي مدينة أكادير حيث تم استغلال قرابة 40 طاكسي حجم صغير في وقفة بمقرية مسجد وأخذ صور جماعية للسائقين بسرعة و للسيارات أمامه، كما يلاحظ كذلك خرق للمادة 196 من قانون الانتخابات حيث يمنع استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة للشخص معنوي خاص أو عمومي أو مؤسسة أو هيئة عمومية خلال الحملة الانتخابية وهو ما تندرج فيه سيارة الأجرة كوسيلة من وسائل النقل العمومي للمرتفقين، وخاصة إذا ما علمنا أنه كان المنع قد طال استعمال سيارات الأجرة في الدعاية و لصق ملصقات الخاصة بالدعاية الانتخابية في استحقاقات 2015 من قبل السلطات.

1.3. يوم الاقتراع

اتجه المغاربة يوم الأربعاء 08 شتنبر 2021 الى مكاتب التصويت للإدلاء والتعبير عن رأيهم عن طريق اختيار ممثليهم في الجماعات والجهات وقبة البرلمان، وكان لهذا اليوم دلالة خاصة لما يحظى به من رمزية وقدرسية في أداء الواجب الوطني، والتعبير عن اختيارات الأفراد عن طريق تمثيلية ديمقراطية تسهر على تدبير الشأن العام، ولقد شكل هذا اليوم حالة استثنائية من خلال الجمع بين 3 أشكال الانتخابات وهي:

"انتخاب مجالس الجماعات والمقاطعات وانتخاب مجالس الجهات وانتخاب مجلس النواب"

و لقد عمل المنتدى على تعبئة مجموعة من الملاحظين للقيام بمواكبة هذا اليوم، من خلال استجماع معطيات الرصد الخاصة بيوم الاقتراع التي توزعت على الشكل التالي:

1.3.1 افتتاح مكاتب التصويت

حرص المنتدى على تتبع عملة افتتاح مكاتب التصويت حيث تتم هذه العملية بشكل مضبوط، وقمنا بتسجيل افتتاح مكاتب التصويت في الوقت المحدد في عدد من المكاتب التي قمنا بمعاينة افتتاحها والذي حضره كل من الرئيس والأعضاء بالإضافة إلى بعض ممثلي الأحزاب، ولقد عبرت كل ملاحظتنا على إن السلطات شرعت بافتتاح مكاتب التصويت حيث تم احترام الإطار الزمني لهذه العملية وهو الساعة 08:00 الثامنة صباحا.

2.3.1 وضعية مكاتب التصويت و سير العملية

تم إشعار الناخبين بمكاتب التصويت من طرف السلطات، عن طريق نقط التوجيه الموجودة رهن إشارة الناخبين، حيث أن أغلب مكاتب التصويت توجد في الإدارات العمومية والمؤسسات التعليمية مجهزة بكل التجهيزات الضرورية، وتتم عملية التصويت بطريقة سلسلة، فعند دخول الناخب إلى مكتب التصويت، يتم التحقق من هويته والتأكد من وجود اسمه في اللوائح ثم يأخذ الناخب ورقة التصويت ويتوجه إلى المعزل، وبعد وضع الورقة في الصندوق يتم وضع مداد على يد الناخب واغلب هذه العمليات تستغرق ما بين 6 دقائق إلى 11 دقيقة، وفي هذه الفترة التي تمر منها عملية التصويت تمت جملة الملاحظات كالتالي:

- وجود بعض معازل التصويت قرب النوافذ المطلّة على خارج المكتب.
- غياب أدوات التعقيم في عدد من مكاتب التصويت التي تمت ملاحظتها.
- ملاحظة عدم توفر الاقفال في بعض صناديق الاقتراع بمدينة أكادير.
- عدد من المكاتب لا تتوفر على طاولة لتسهيل تصويت الناخبين.
- سهولة مسح المداد والحبر الذي يشكل علامة للتصويت.
- تسجيل أن بعض المكاتب التي لا تسهل عملية ولوج ذوي الإعاقات والوصول لها والموجودة في الطوابق.
- لائحة التصويت الموجودة لدى ممثلي الأحزاب ليست نفس اللائحة الموجودة لدى رؤساء مكاتب التصويت في بعض المناطق بإقليم تارودانت.
- على العموم تم تسجيل ملاحظات تعبر على أن مكاتب التصويت معدة بطريقة ملائمة تتوفر فيها الشروط الأساسية المرتبطة بالأمن واللوجستيك.

3.3.1 حالة المنع

لا زالت تتواصل حالات المنع التي يتعرض لها ملاحظي وملاحظات المنتدى لولوجهم مكاتب التصويت، ورغم نضالات المنتدى من أجل ترسيخ وتكريس مبدأ الحق في التنقل، التي تعتبر من بين الحقوق المنصوص عليها في القانون التنظيمي المنظم لشروط وكيفيات عمل الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات، حيث تم تسجيل مجموعة من حالات المنع الخاص بولوج مكاتب التصويت في عدد من المناطق داخل جهة سوس ماسة ك: (تارودانت – الدشيرة –

تيزنيت – التمسية – ايت ملول – انزكان) وعند التحقق في الحالات الواردة، تأكد لنا أن أغلب هذه الحالات ترجع إلى تجاهل رؤساء المكاتب لدور الملاحظين والملاحظات في المشاركة في العملية الانتخابية، وأحقية ولوجهم لمكاتب التصويت، ونحمل كامل المسؤولية إلى السلطات المكلفة بالتنظيم، التي يجب أن تؤكد في تكويناتها لرؤساء المكاتب بضرورة وجود ملاحظين محايدين ومستقلين مع الإشعار بنموذج للبطاقة والشارة الخاصة بالملاحظ من أجل ضمان انتخابات نزيهة وشفافة.

4.3.1 محيط مكاتب التصويت

يعتبر محيط مكتب التصويت نقطة تأثير وتأثر بخصوص حركة العملية الانتخابية بحيث، هنا تتم أغلب التجاوزات والانتهاكات التي تضر بالعملية الانتخابية، ولقد ركز المنتدى ملاحظاته على المحيط الخارجي يوم الاقتراع، والذي يشمل كل تأثير يكون فيه مكتب التصويت غير مسؤول، ومن خلال التوصيات الناتجة عن التقرير الذي أصدره المنتدى سنة 2016، خلال الانتخابات البرلمانية لقد شكل محيط المكاتب بؤر توتر يوم الاقتراع، والتي شهدت مجموعة من الخروقات ومن بين الملاحظات التي خلصت بها المنتدى خلال هذه المرحلة، أن محيط مكاتب التصويت:

- تكرر فيه عملية نقل الناخبين من منازلهم الى ولوج مكاتب التصويت من طرف مترشحين وممثلي الأحزاب السياسية بشكل يثير الشبهات.
- تواجد بعض ممثلي الأحزاب أمام مقرات مكاتب التصويت لغاية تعزيز التواصل مع الناخبين.
- التيه الذي طال الناخبين عن العثور عن مكاتب التصويت، مما شكل شيئاً من الغوضوية والتشويش وهذه العملية ظهرت اثرها خلال الساعات الاخيرة قبل انتهاء عملية الاقتراع.
- فقدان الناخبين لأسمائهم في اللوائح الانتخابية حيث تم التشطيط عليهم دون إعلام مسبق، بالرغم من أنهم سبق لهم التصويت في الانتخابات السابقة هذه الملاحظة تمت في كل من مدينة أكادير وبيوكري.

5.3.1 إغلاق مكاتب التصويت

حرص اطر ومتطوعي منتدى كفاءات على حضور إغلاق مجموعة من مكاتب التصويت، حيث تم تسجيل ضبط الوقت المخصص لعملية الإغلاق التي كانت على الساعة السابعة مساءً وانطلاق عملية الفرز بعد أن تمت عملية الإدلاء بالأصوات بالنسبة للناخبين الذين أدركتهم مرحلة الإغلاق، وبعدها تم الشروع في عملية الفرز مباشرة.

4.1. الفرز والإعلان عن النتائج

1.4.1 عملية الفرز و مستوياتها

تمت عملية الفرز في عدد كبير من مكاتب التصويت في جهة سوس ماسة، والتي شهدت حضور ملاحظين وملاحظات المنتدى نظرا لأهميتها في إتمام عملية الاقتراع، فمباشرة بعد عملية إغلاق مكاتب التصويت على الساعة 19:00 السابعة مساء، واستغرقت العملية ما بين ساعتين إلى 3 ساعات نظرا لإحصاء عمليتين في آن واحد وهي إحصاء أصوات مجالس الجماعات والجهات إحصاء أصوات انتخاب أعضاء مجالس النواب، وحسب معطيات الملاحظين، قام الرؤساء بإحصاء أوراق التصويت وعدد أوراق التصويت المودعة في صناديق الاقتراع التي انطلقت عملية الفرز في إحصاء بين الأوراق الصحيحة والملغاة والمتنازع عليها، ولقد تم تسجيل عدد كبير من ملاحظات والتي تهم:

- حرق الأوراق المعترف بصحتها والتي لم تكن محل أي نزاع، فببإشراف إحصائها أمام الناخبين الحاضرين بعد انتهاء عملية فرز الأصوات وإحصائها، لكن لم يعبروا ملاحظينا عن إتمام هذه العملية والتي من الواجب أن تكون أمام أنظار الحاضرين.
- تحرير المحاضر من طرف الكاتب وتم التوقيع والمصادقة عليه من طرف الرئيس والأعضاء.
- رفض تسليم النسخ إلى ممثلي الأحزاب الحاضرة في بعض المكاتب، كما حصل عليها البعض بعد ترقيعها وتوقيعها من طرف رئيس وأعضاء مكتب التصويت.

بعد انتهاء الفرز على مستوى المكاتب تم التوجه مباشرة إلى المكاتب المركزية، حيث تم في حين حملت نطائر محضر مكتب التصويت إلى رئيس المكتب المركزي، الذي يباشر حالا محاضر رؤساء جميع مكاتب التصويت التابعة للمكتب المركزي لإحصاء أصوات المكاتب التابعة له وإعلان نتيجتها، تم حمل في حين نطائر محاضر مكاتب التصويت الثلاثة إلى رئيس المكتب على مستوى العمالة أو الإقليم، الذي يباشر حالا بمحضر رؤساء جميع مكاتب التصويت التابعة للمكتب المركزي إحصاء أصوات المكاتب التابعة له التي استغرقت وقت طويل حتى الساعات المتأخرة من الليل، وذلك لاستجماع محاضر المكاتب ومراجعتها مع رئيس المكتب المركزي ليتم تحرير محضر مركزي على مستوى الدائرة وإعلان نتائجها.

2.4.1 تتبع الإعلان عن النتائج

تابع المنتدى مراحل الاقتراع حتى أواخرها وهي المتعلقة بمرحلة الإعلان عن النتائج سواء الجزئية أو النهائية بجهة سوس ماسة، وذلك من خلال لجان الإحصاء على المستوى الجهوي أو من خلال التصريح بالنتائج الجزئية والنهائية المحلية والجهوية حيث تمت هذه العملية في مقر ولاية أكادير.

جدول الإعلان عن النتائج الأولية

توزيع الأصوات حسب الهيئات الناجبة نتائج مؤقتة 51.21%

الانتماء السياسي	عدد الأصوات
RNI	159866
PI	64100
PAM	58962
PJD	25092
USFP	21872
PPS	17149
MP	8099
FFD	3532
AFG	3234
UC	3112
PSU	2284
PCS	1318
PUD	1314

جدول الإعلان عن النتائج النهائية

النتائج النهائية لعملية فرز الأصوات الجهوية سوس ماسة

الانتماء السياسي	عدد المقاعد
RNI	23
PI	12
PAM	1
PJD	3
USFP	3
PPS	3
MP	1
FFD	1
AFG	-
UC	-
PSU	-
PCS	-
PUD	-

2. الملاحظة الميدانية النوعية – اقتراع 8 شتبر 2021

اعتمد المنتدى على مقاربة نوعية خلال ملاحظة الانتخابات لهذه المرحلة، والتي خصص لها محور رسميا من بين المحاور التي اعتمدها في خطة الرصد.

ونظرا لغاية الأهمية التي شغلتها هذه المقاربة في الرصد، والتي شملت كل من نوع الشباب والنساء.

قام المنتدى بتعبئة عدد كبير من الملاحظين داخل الجهة، لملاحظة أبرز العمليات التي تهم إدماج هذه الفئات في المشاركة الانتخابية، من خلال التمثيلية وحماية حقوقهم الفردية والجماعية

1.2. ملاحظة تمثيلية الشباب

خاض المغرب أشواطاً عديدة في اتخاذ مقاربة إدماج الشباب في الحياة العامة و الحياة السياسية، باعتباره فاعلاً أساسياً في المسلسل الديمقراطي والتنموي، عن طريق تحفيزهم على الانخراط والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية سواء على مستوى التصويت، أو على مستوى الترشح لمقاعد البرلمان أو المجالس الجماعية والجهوية.

ولا تقتصر هذه المشاركة على الإرادة الفعلية للشباب بل تدخل في إطار تشاركي تتضافر فيها الجهود المشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية، عن طريق دعم الشباب في الحياة العامة، وما دفع المنتدى إلى اتخاذ مقاربة تخص الشباب في عملية الملاحظة، ليس إلا إتماماً لنضالات حركة، تدافع على قضايا الشباب أي "من الشباب وإلى الشباب" عبر الاستراتيجية المندمجة للشباب بجهة سوس ماسة، و التي أطلقها المنتدى سنة 2018 إلى غاية 2022 والتي شهدت مجموعة من المشاريع والأنشطة التي تخص الحياة العامة للشباب، لذا جاء مشروع ملاحظون لتعزيز إرادة المنتدى في تكريس وترسيخ ثقافة المشاركة المدنية للشباب.

وشملت أغلب الملاحظات في عموميتها على الخطاب السياسي للأحزاب السياسية، عبر مجموعة من المعطيات التي تم التوصل بها، من خلال الاستشارات النوعية التي تمت تعبئتها مع الأحزاب السياسية، والتي تم تحويلها إلى أرقام ونسب، تحدد لنا مستويات إشراك الشباب و اقمهم في السياسات العمومية:

بالرغم من الظروف الأخيرة التي شهدها المشهد السياسي حول التعديل الجديد المتعلق بإلغاء اللائحة الوطنية للشباب، عبر إضافة تلك المقاعد المخصصة لهم إلى حصة النساء، بهدف دعم تمثيلهن داخل البرلمان، الأمر الذي اعتبرناه ضرباً في حق من الحقوق الفئوية المتعلقة بفئة الشباب مما يقلص لنا عدد مقاعد الشباب خاصة في البرلمان.

1.1.2. مشاركة الشباب في العملية الانتخابية

عاين المنتدى مجموعة من الملاحظات التي تهم المشاركة الواسعة للشباب في يوم الاقتراع وفي الحملات الانتخابية، وهي مشاركة غير مسبقة تعبر عن الانخراط الفعلي للشباب وتدخله في العملية حيث لوحظ:

- التواصل مع الشباب خلال الحملة شكل حلقة اهتمام كل الأحزاب السياسية.
- انخراط واسع للشباب في الدعاية الانتخابية مع الأحزاب .
- تمثيلية الشباب في مكاتب التصويت كمراقبين تابعين للأحزاب السياسية.
- الاعتماد على اتخاذ مقاربة تمثيلية الشباب في المكاتب التصويت والتي توزعت بين جل الأعضاء بين الرئيس والكاتب ومساعديه.
- انخراط الشباب في تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالانتخابات خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي عبر مجموعة من المنشورات.
- لا يوجد حزب سياسي يتحدث عن موضوع إلغاء اللائحة الوطنية للشباب التعديل الجديد.

جدول يحدد تمثيلية الشباب المترشحين في لوائح الأحزاب السياسية

تمثيلية الشباب المترشحين في لوائح الأحزاب السياسية	
37%	ما بين 18 إلى 36 سنة
52%	فوق 36 سنة
11%	نسبة هامش تصحيح الخطأ

2.1.2. الشباب في اللوائح الخاصة بالأحزاب السياسية

قادتنا نتائج وخلاصات التقرير الأخير لمنتدى كفاءات لسنة 2016 الى ان نركز ملاحظتنا على تفحص اللوائح الانتخابية للأحزاب السياسية التي تمكنا من معاينة تحديد مكانة الشباب وموقعهم داخل الأحزاب السياسية. و لقد سبق أن عبر المنتدى على موقفه بخصوص عملية التشبيب في الأحزاب السياسية، والتي تم اعتبارها مرحلة تظهر لنا فقط في الزمن الانتخابي وتخيب طيلة السنوات، على الرغم من ذلك وجب أن تكون هذه العملية تتمتع بالديمومة في تأطير الشباب وتكوينهم وتشبعهم بالمواضيع المتعلقة بالسياسات حتى يتسنى لنا إنتاج نخب سياسية شابة خريجة من مدارس الأحزاب ولها الدراية والمعرفة الكاملة بحيثيات الحياة السياسية، ليكونوا ذات صلة بالأحزاب متشبعون بقناعات الذين يمثلونهم في اللوائح التشريعية والمحلية.

ولقد لاحظ المنتدى مجموعة من المنشورات المتعلقة باللوائح الجماعية للأحزاب السياسية، وكذا الفردية والتي من خلالها خلص الى:

- تمثيلية الشباب التي كانت واضحة في اللوائح بنسبة أكبر بحيث أن معظم الأشخاص كان عمرهم بين 19 سنة و40 سنة وذلك راجع لإرادة الشباب ورغبتهم في تدبير الشأن العام وخوض التجربة من خلال المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لهذه السنة.
- تموقع الشباب في مذيلة لوائح الأحزاب، في حين يتصدر قائمة اللوائح غير الشباب.
- اعتبار الأحزاب السياسية ان تشييب اللوائح رهان ديمقراطي من خلاله يتم الترويج له لكسب التأييد.

3.1.2. الشباب في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

من خلال الزيارات التي قام بها ملاحظي وملاحظات المنتدى مع ممثلي الأحزاب السياسية داخل مقراتهم، تم التوصل إلى أن المنتدى قابل عدد من الكتابات المحلية والإقليمية والجهوية للأحزاب السياسية، من خلال تفحص برامجهم الانتخابية، وأخذ معطيات أكبر على مكانة الشباب في تصورات الأحزاب لعمل تنفيذها الذي يعتبر رهان ديمقراطي يحدد مصيرهم في نتائج الانتخابات ومدى قدرتهم من كسب ثقة الناخبين.

لكن ما تمت ملاحظته هو ان اغلب برامج هذه الأحزاب سواء الجماعية او الجهوية تضم في شموليتها:

- خطاب عام يتم فيه فقط الاشارة الى سياسات الشباب و التي تبقى عناوين عامة وغير واضحة.
- 1 من بين 9 برنامجا انتخابيا قام بتصدير موضوع الشباب في القائمة الأولوية.
- 2 من بين 9 برامج تتضمن مؤشرات وأرقام محددة لبرامج تنفيذ عمل الشباب في نقطة واحدة لا أكثر.
- تغيب الدور الفعال والاساسي للشباب في خطابات بعض الأحزاب في حين يتم الحث على نسبة تمثيلهم في اللوائح.
-

2.2. ملاحظة تمثيلية النساء :

عند الرجوع الى نضالات الحركة النسائية منذ مدة والتي أبانت نتائجها خلال الاستحقاقات الاخيرة والتي أعطت للنساء نسب التمثيلية في اللوائح الجهوية والمحلية وفي اللوائح الوطنية، سابقا بما يسمى "الكوتا" التي تهدف لتحقيق إشراك النساء في تدبير الشأن العام، وفرض وجودهن بفضل الإرادة السياسية للفاعلين في الحقل الحزبي والسياسي والحقوقى.

و لقد عمل فريق المنتدى خلال مشروع ملاحظون من تعبئة مجموعة من الامكانية الرصد المتعلقة بالانوع الاجتماعي خلال هذه المرحلة و المتمثلة في مشاركة في الانتخابات و ملاحظة نسب تمثيلية النساء في اللوائح الانتخابية و في البرامج الانتخابية الخاصة بالأحزاب السياسية بجهة سوس ماسة.

1.2.2. مشاركة النساء في العملية الانتخابية

شهد المشهد السياسي المغربي في مرحلة ما قبل الانتخابات إرهابات توشي بمشاركة فعالة للنساء في الاستحقاقات الانتخابية، مما جعل العديد من الأحزاب السياسية يلتفون حول القيادات النسائية والوجوه البارزة في شتى المجالات من أجل حصانة انتخابية وضمانة نخبوية، وهذا ما أفرز لنا خلال مرحلة الانتخابات مشاركة واسعة للنساء سواء في الترشح والاقتراع أو المشاركة في التعبئة والتحسيس خلال الحملات الانتخابية.

ولقد تمت مواكبة هذه الدينامية النسائية باعتبارها عنصر رصد من خلال استمارتنا في الملاحظة او من خلال لقاءنا مع القيادات الحزبية، في اطار ملاحظة النوع والتي افرزت لنا مجموعة من الملاحظات الاساسية:

- المشاركة الواسعة للنساء في الاستحقاقات الانتخابية من خلال اللوائح وكذلك الدعاية في الحملات الانتخابية.
- ضعف مشاركة النساء في تمثيلية أعضاء المكاتب و في رئاسة المكاتب بنسب أقل.
- حضور نسائي مكثف بالنسبة للناخبين مقارنة مع باقي الفئات للتعبير عن الارادة الانتخابية.

2.2.2. النساء في اللوائح الخاصة بالأحزاب السياسية

ان التطورات الاخيرة التي عرفها القانون الانتخابي يعكس لنا حجم ارتفاع نسبة التمثيلية النسائية في عدد المقاعد إلى 60 مقعدا بدل 30 في الاستحقاقات الانتخابية الماضية، وهو ما مكن من ولوج نسبة مهمة من النساء إلى البرلمان، إضافة الى مصادقة البرلمان على قانون يتعلق بالمجالس المنتخبة الذي قام بالرفع من تمثيلية النساء ضمن هذه المجالس إلى 27 %. على حساب اللائحة النسوية الوطنية، وعبر اللوائح المحلية، ولائحة الشباب.

أما على مستوى الملاحظة قد انعكست هذه التطورات على العملية الانتخابية وهو ما تمت ملاحظته أثناء معاينة اللوائح الانتخابية للأحزاب السياسية هو تغييب تمثيلية النساء في الجزء الأول من اللائحة والاقتصار على تواجدهم في الجزء الثاني من بعض اللوائح.

3.2.2. النساء في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

العديد من البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية التي تمت معاينتها، وهو ما مجموعه 9 برامج مفصلة و 2 برامج عامة شهدت تغييب لقضايا النساء الى حد ما ضمن برامجها، وهذا ما أسفرت عليه نتائج الملاحظة الخاصة بمراجعة برامج الأحزاب، كما يمكن أن نعبر على أن اعتبار النساء غير مستتين من جميع القطاعات ليس كفيل فقط لتحقيق الرضا لدى العديد وإقناع الرأي العام، في حين أن تخصيص محاور خاصة بالنساء بشكل مفصل ومدقق هو ما اعتبرناه تنصيب لحقوق النساء في البرامج والمخططات الانتخابية بشكل واضح وبارز.

إضافة الى ذلك فقد لاحظ متطوعي ومتطوعات المنتدى ان التغييب لقضايا النساء في البرامج الانتخابية لا يشمل الخطاب السياسي للأحزاب في التجمعات العمومية والخطابات، بل من أجل

إقناع المواطنين والمواطنات بضرورة التصويت لصالحهم، وهذا ما يؤكد فرضية أن ما هو مكتوب تعبير صرفي لواقع يمكن أن نأمل في تحقيقه عكس ما يتردد منذ أعوام.

3. الملاحظة الرقمية الالكترونية – اقتراع 8 شتبر 2021

تشكل شبكات التواصل الاجتماعي الملجأ الأساسي للأطراف المتدخلة في العملية الانتخابية، من أحزاب سياسية وسلطات عمومية ومترشحين وناخبين ومقاطعين إلى غير ذلك وهذا من جميع شرائح المجتمع، وقد شكلت هذه العملية في الآونة الأخيرة تطورا مهولا نظرا للتعاطي الكبير الذي تعيره له كل الأصناف والفئات، ونظرا للتأثير القوي على القرارات والسياسات والتوجهات بكل أصنافها.

و لقد شهدنا خلال العقود الأخيرة تطورا مهولا للسياسات في مجال الرقمنة خاصة في مجال التواصل والتعلم، ولقد شكلت المرحلة التي نعيشها دعما كبيرا لهذه الثورة الرقمية التي تم الاعتماد عليها في الحملات الانتخابية، بهدف تقليص المسافة في مجال التواصل مع عدد كبير من المواطنين والمواطنات في وقت وجيز.

هذا ما جعل المنتدى يضع بين أساليبه و منهجياته "الملاحظة الرقمية"، حتى يتسنى لنا مواكبة كل التطورات التي تعيشها العملية الانتخابية، وقد عمل فريق عمل المشروع من خلال الملاحظين التقنيين في غرفة العمليات التي تمت تعبئتها لملاحظة وتتبع العملية الانتخابية في مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى مواقع الأحزاب منذ المراحل الأولى لظهور الحملة الى غاية الإعلان عن النتائج، والتي تمت عبر مواقع التواصل الاجتماعي الثلاث (الفيسبوك – اليوتيوب – انستجرام) و لقد كانت حملة واسعة تهم متابعة مجريات الرأي العام وملاحظة صفحات الأحزاب السياسية ومنشورات المترشحين داخل جهة سوس ماسة بالرغم من العدد الكبير لهذه العناصر التي تتم بها عملية الرصد.

كما توزعت الملاحظة خلال هذه العملية التقنية إلى ملاحظة على شكل عينات محددة وكذا عينات عشوائية، ولقد أسفرت نتائج الملاحظة والتي تخص أكثر من 200 عينة محددة تتوزع على الشكل التالي:

1.3. صفحات الأحزاب السياسية

23

صفحة

صفحات الكتابات المحلية
بجهة سوس ماسة

14

صفحة

صفحات الكتابات الإقليمية
بجهة سوس ماسة

6

صفحات

الصفحات الرسمية للأحزاب
بجهة سوس ماسة

2.3. صفحات وحسابات المترشحين والمترشحات

المترشحين والمترشحات في
اللوائح التشريعية
بجهة سوس ماسة

15
صفحة

المترشحين والمترشحات في
اللوائح الجماعية والجهوية
بجهة سوس ماسة

38
صفحة

3.3. تفاعلات الرأي العام

تفاعلات تدعم وتفند
المنشور

77 %

تفاعلات تعبر عن
استياء المنشور

23 %

نسبة تفاعل الإناث

29 %

نسبة تفاعل الذكور

71 %

3.4. تصنيف المنشورات



منشورات الفيديوها

59



منشورات الصور

236



منشورات مكتوبة

204

حدث التقرير

تمت معاينة ردود الفعل المتواصلة من سائقي سيارات الأجرة بأكادير حسب ما ورد على لسان أحد مسؤولي نقابة "قطاع سيارات الأجرة بأكادير" بشأن اتهامه لبعض الأحزاب السياسية باستغلال كل الفرص بما فيها الغير قانونية لاستمالة الناخبين من أجل الدعاية الانتخابية، وتوصل المنتدى بآباء مفادها أن الحزب المستفيد تواصل معهم قصد وضع سياراتهم (سيارات الأجرة الطاكسي) و أنفسهم لخدمة الناخبين في تنقلاتهم لمراكز التصويت يوم الأربعاء 08 شتبر قصد الإدلاء بأصواتهم حيث جاءت لهجة الاستنكار قوية أيضاً على لسان بعض أعضاء الأحزاب المنافسة لحزب المستفيد، حيث قرروا حسب مصادرنا الموثوقة: أن يصدروا بياناً، يستنكرون فيه بشدة نوايا حزب لخرقه المادة 197 من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات حيث ينص بمنع استعمال أماكن العبادة والمؤسسات والإدارات

وتأكد لنا من بعض مصادرنا المَطْلَع على عدد من ردود الفعل للأوساط في أقاليم مختلفة إزاء هذه الظاهرة/الحملة، حيث يعتبر هذا السلوك انزياحاً خطيراً عن المغزى الحقيقي للانتخابات، ومَساً واضحاً بسلامة التنافس السياسي الشريف بين الأحزاب، وخرقاً قانونياً وأخلاقياً بليغاً.

كما لاحظنا أن السلطات العمومية لم تكن جادة في تعاملها إزاء العمل على إيقاف ما نسميه "الانحراف المقلق"، من خلال اطلاعنا الكامل ومن خلال الملاحظة والضبط، إسهاماً منا بالعمل مجانية المجتمع لكل عمليات وسلوكيات الإفساد بما يُصحح المسار بالنسبة للمسلسل الانتخابي الجاري، وفق تصورنا الخاص.

كما ننتقد كذلك ظاهرة إطلاق الحملات الانتخابية قبل أوانها، واستغلال حاجة المواطنين والمواطنين المتضررين من تداعيات الجائحة، بمنحهم بعض المبالغ المتراوحة بين 200 درهم إلى 500 درهم وأحياناً قفة غذائية في حدود المبالغ المذكورة والاستفادة مرهونة ومشروطة بالانخراط في الحزب أو الانتماء إليه وأضعف الإيمان التعاطف معه و ضمان التصويت لصالحه، واستغلال المعطيات الشخصية للمستفيدين من عمليات الدعم (الإكرامية) لأغراض أخرى لا صلة لها بالانتخابات.

نداء المشاركة المدنية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021

نحن منتدى كفاءات من أجل التنمية والديمقراطية، الجمعية المعتمدة للقيام بمهام الملاحظة المستقلة بجهة سوس ماسة، في إطار التقرير النهائي لعملية الملاحظة الذي يتضمن مجموعة من عناصر الرصد والخلاصات والتوصيات التي يتضمنها هذا التقرير، إذ نحبي جهود

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أشرف على عملية الملاحظة.
- منظمات المجتمع المدني داخل المغرب و بجهة سوس ماسة.
- الملاحظون و الملاحظات الذين قاموا بهذه المهمة بكل حياد ونزاهة والذين عبروا عن انخراطهم الفعلي في هذه العملية.
- المكونين والمكونات ومنسقي الأقاليم بجهة سوس ماسة التابعين لمنتدى كفاءات.
- الجسم الإعلامي بكل مكوناته ومؤسساته التي واكبنا خلال هذه المرحلة.

نؤكد على أن هذه الوثيقة : حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والبرلمانية بجهة سوس ماسة، تعد بلورة لمخرجات أهم الأفكار والآراء والتوصيات التي تداولها منتدى كفاءات من خلال عناصر الرصد التي تم الوصول إليها من خلال عملية الملاحظة.

تتضمن هذه الوثيقة، تعبير عن حقوقنا نحن كل مكونات المنتدى المنخرطين في "مشروع ملاحظون" كما تترجم انخراطها الطوعي والتزامنا بالمخرجات العامة لما أسفرت عنه نتائج الاستحقاقات الانتخابية بجهة سوس ماسة، وتحويلها إلى توصيات تصيغ حقوقنا و حاجياتنا الأساسية وواجباتنا ومسؤوليتنا.

منطلقاتنا و مرجعياتنا

اعتمدنا مشروعيتنا على مرجعية قانونية من خلال دستور المملكة المغربية وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنص على حق الانتخاب كأحد الحقوق المندرجة في مجموعة الحقوق والواجبات التي تقتضيها المواثيق الدولية.

وبناء على: الدستور ولاسيما الفصل 11 من الذي ينص على :

إن " الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي. السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدهم التمييز بينهم.

ومن خلال القانون 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات: خاصة في مادته السادسة على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان تتولى تلقي طلبات الاعتماد ودراستها والبت فيها.

التزاما بموجب المرجعيات المعيارية الدولية لاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا سيما البند 3 من المادة 21 منه: الذي ينص على إن "إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت".
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما البند (ب) من المادة 25 منه : "أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما المواد 5، 9، 21 و 29 منها: ونذكر – المساواة وعدم التمييز – إمكانية الوصول – حرية التعبير والرأي والوصول الى المعلومة – المشاركة في الحياة السياسية والعامّة.

توصياتنا ومقارباتنا المنهجية

إننا ننطلق في ندائنا هذا، من ضرورة تفعيل المبادئ والقيم الخاصة بالمواطنة وحقوق الإنسان، وفق رؤية شمولية ومندمجة تضع من بين أولوياتها إعادة بناء السياسات والمؤسسات والبرامج والآليات، التي ستمكن من الانخراط الفعلي في صلب هذه السياسات وفي اعدادها وتتبعها وتقييمها.

إذ أن هذه الانتخابات، من حيث نتائجها وظروف إجرائها، حدثا مميزا في تاريخ بلادنا، وضعت المغرب على سكة التغيير الديمقراطي الذي يحترم إرادة الشعب ويضمن الالتزام باختياراته. من أهم ما حققته هذه الثورة الهادئة التي تكرر نموذجا مغربيا متميزا حيث تبين ان الوضع الانتخابي مستقرا بشكل عام، وهذا ما بينته لنا نتائج الرصد مقارنة مع سابقاتها ويعبر هذا عن حجم الانتقال الإيجابي الذي عبر عليه المغاربة عن طريق استحضار لمشاهد انتخابية ماضية وجب علينا أن نقف عند الحجم الغير محصي للنتائج السلبية التي كان يتخبط فيها الوضع الانتخابي بالمغرب.

أما بخصوص المرحلة الراهنة فهي تعبر عن نفسها وذلك من خلال تقريرنا، هذا الذي نتفاعل به خيرا في مغرب آخر كان في الأمس القريب في خانة الممكن. الآن نعبر عليه بمغرب واقعي تتحقق فيه إرادة جماعية.

وعندما نتحدث عن حجم وأهمية النتائج، فنحن ملزمون الى ان نقف ونعبر على كل التجاوزات والخروقات في إطار حيادية المنتدى، هذا وقد عبرنا في هذا التقرير وبشكل يقيم لنا حجم ملاحظتنا التي ناضلنا عليها ولا زلنا نؤكد لها لتحقيق عدالة شاملة تضمن لنا مكتسباتنا وتعبر عن هويتنا الراسخة تجاه التطور الديمقراطي في بلادنا.

إننا نوصي حكومتنا ومؤسساتنا الدستورية، ونلتزم نحوها بتبني مقاربة منهجية مندمجة في :

- العمل على استبعاد زمن إجراء الانتخابات خلال المناسبات والأعياد الوطنية والدينية ونقصد على سبيل الذكر شهر رمضان الأبرك وعيدي الفطر والأضحى.
- نوصي بإعطاء الجمعيات الشبابية فرصة للتمثيل داخل اللجنة المكلفة باعتماد ملاحظتي الانتخابات.

- العمل على إقامة مكاتب التوجيه والإرشاد التي تساعد الناخبين و توجههم إلى مكاتب التصويت في المؤسسات والفضاءات التي توجد فيها مكاتب الاقتراع.
- نوصي بتعزيز التواصل مع الجمعيات المعتمدة بشكل أفضل مما هو عليه الآن
- نؤكد للمرة الثانية بضرورة التوزيع العادل والمنصف للجمعيات المعتمدة من خلال الدعم الذي يخصصه المجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك حسب حجمها و اولويتها بكل حياد وموضوعية مما يخدم مصلحة الملاحظة النزينة والمحايدة .
- وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لتفعيل دور الشباب في كل المجالات السياسية والانتخابية ك(ناخبين/ مرشحين / موظفين / مراقبين/ مراكز صنع القرار).
- وكما ندعو "اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" للقيام بأدوارها في حماية البيانات والمعطيات الشخصية للمواطنين، ونطالب وزارة الداخلية بضبط ومراقبة العمليات المتعلقة بالانتخابات، وتحسينها من كل التجاوزات أو التوظيفات الحزبية الضيقة، والزج بها في مسلسل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.
- المطالبة بالتسريع وإخراج قانون يخص إحداث الهيئة المستقلة للانتخابات كما هو في عدد كبير من الدول.
- العمل على تطبيق الحقوق المتعلقة بمزاولة مهام الملاحظة في ما يخص حرية التنقل من خلال ولوج الملاحظين إلى مكاتب التصويت دون أي منع.

كلمة شكر

عبد الرحيم تيوتيو رئيس منتدى كفاءات من أجل للتنمية والديمقراطية يتقدم بالشكر الجزيل الى كافة الأطر الجمعوية و الحقوقية والمؤسسات المدنية والدستورية والمنتخبة التي ساهمت وبشكل كبير في نجاح هذه التجربة الديمقراطية الحاسمة في تاريخ المنتدى والتي تعتبر مرحلة تأسيسية لوعي ديمقراطي ونذكر:

- ✓ المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أشرف على عملية الملاحظة
- ✓ منظمات المجتمع المدني داخل المغرب داخل و خارج الجهة
- ✓ الملاحظون و الملاحظات الذين قاموا بهذه المهمة بكل حياد ونزاهة وكل الملاحظين و الملاحظات الذين عبروا عن انخراطهم الفعلي في هذه العملية
- ✓ المكونين والمكونات ومنسقي الأقاليم بجهة سوس ماسة التابعين لمنتدى كفاءات
- ✓ الجسم الإعلامي بكل مكوناته ومؤسساته التي واكبنا خلال هذه المرحلة.
- ✓ مركز مايا موتيف بطاطا MAYA MOTIV.
- ✓ نادي الفلاح بأكاير AOSPOR.
- ✓ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع اشتوكة ايت باها.
- ✓ مؤسسة الاعمال الاجتماعية لموظفي قطاع التعليم بتنزيت.
- ✓ فندق رياض نعمة بتارودانت.

شكر خاص لفريق عمل مشروع ملاحظون

• وحدة الإشراف والتنسيق بجهة سوس ماسة :

- ابراهيم الشاهد
- عفيفة تيخوش
- فاطمة عقريم
- اسماء الشنتوي
- ابراهيم كدوش
- سكينه برشيل
- مليكة اوجدي
- محمد بن عبد الله
- محمد كرضان
- فاطمة الزهراء فناش
- حسن رياضي
- أسامة شوقي
- عبد الوهاب ادرحم
- علي الجعفري

• وحدة التواصل والعلاقات العامة:

- عبد الرحيم تيوتيو
- إلهام عقريم

• وحدة الصحافة و الإعلام:

- هاجر المقيم
- بلال العيسي
- معاذ غازي

• وحدة التصميم والجرافيك:

- محمد حمدان
- ياسين بوزمور

• وحدة المواكبة الهاتفية:

- عائشة الحدي
- نورة ازريويل

• وحدة التنقل:

- جمال عقريم
- أحمد بومهرود
- عمر الوصيف

شكر خاص للمواكبين الإعلاميين



المواكبة الإعلامية

https://youtu.be/RlcAXzXDaiM	قناة الاولى المغربية – حول الندوة الصحفية لعملية ملاحظة الانتخابات بجهة سوس ماسة
https://youtu.be/e4vW3nx-SUU	قناة الثانية 2M حول الندوة الصحفية لعملية ملاحظة الانتخابات بجهة سوس ماسة
https://youtu.be/b1cLDP7zKMU	اخبارنا حول آخر استعدادات منتدى الكفاءات لتتبع عملية ملاحظة انتخابات 2021
https://youtu.be/IOdeiW4GZ9	canal 13 Maroc مواكبة مشروع ملاحظين للانتخابات بجهة سوس ماسة حول
https://youtu.be/DpN5kN102eQ	الحدث 24 حول آخر استعدادات منتدى الكفاءات لتتبع عملية ملاحظة انتخابات 2021
https://youtu.be/wrAOKJ4s	شأنكم تيغي حول الندوة الصحفية لاقتراع 08 شتنبر 2021 بجهة سوس ماسة.
https://youtu.be/wT2wYlXnPSA	مشاهد تيغي حول الندوة الصحفية لاقتراع 08 شتنبر 2021 بجهة سوس ماسة
https://youtu.be/X9-Ut1HkV7E	العمق المغربي حول الندوة الصحفية لاقتراع 08 شتنبر 2021 بجهة سوس ماسة
https://youtu.be/PSh9yscGfws	اليوم 24 حول الندوة الصحفية لاقتراع 08 شتنبر 2021 بجهة سوس ماسة
https://youtu.be/-eMKVFH0Fw0	الحدث 24 حول الندوة الصحفية لاقتراع 08 شتنبر 2021 بجهة سوس ماسة.
https://youtu.be/nc53BefYmi0	أكادير - TV حول الندوة الصحفية لاقتراع 08 شتنبر 2021 بجهة سوس ماسة.
https://youtu.be/lpwllXU4eIY	الدار – حول الندوة الصحفية لاقتراع 08 شتنبر 2021 بجهة سوس ماسة.
https://youtu.be/EWRkrX-P3mk	فاص تيغي حول الندوة الصحفية لعملية ملاحظة الانتخابات بجهة سوس ماسة
https://youtu.be/RDLQpV9-DqU	روبورتاج 12 le حول الندوة الصحفية لعملية ملاحظة الانتخابات بجهة سوس ماسة
https://youtu.be/e3o7KzR1N4	بلادي 24 TV حول الندوة الصحفية لعملية ملاحظة الانتخابات بجهة سوس ماسة



منتدى كفاءات
Forum **Compétences**
pour le développement et la démocratie



@forumcompetences

www.fcdd.org